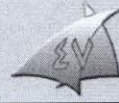




صوت عمان في العالم... يومية سياسية جامعة

صاحب الامتياز المدير العام رئيس التحرير محمد بن سليمان الطائي

عاما
على
القمة

الرئيسية	المزيد	عناها	أخرى	كاريكاتير	الدين العمارة	ثقافة ووطن	آراء	الرياضة	الاتحاد السياسي	التعليقات	الأولى	الرئيسية
----------	--------	-------	------	-----------	---------------	------------	------	---------	-----------------	-----------	--------	----------

إعلانات

الرئيسية / الاقتصاد / بدء حلقة العمل "آليات حماية الصناعة الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية"

بدء حلقة العمل "آليات حماية الصناعة الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية"

في الامتياز 20 أكتوبر 2015 نسخة للطباعة



تصفح صفحاتنا اليومية

الأكثر قراءة

(قلعة المصالح) بالحمراء .. أرض الخضرة والأفلاج
الغيث بهطل على عدد من الولايات
قمة عمان: مطالبة بحلول عربية بدلا من فرض حلول
خارجية
مصر: حسني مبارك طلق لأول مرة منذ 6 سنوات
إقرار الدمة المالية للمسؤول الحكومي
مطار دبي يبدأ حظر الأجهزة الإلكترونية في الرحلات
المها العربية مصانة بعد جهود أكثرها عبر رحلة
استغرقت 46 عاما منذ عودتها من القطيع العالمي في
سنة 1978م
منتخبنا الكروي الاول برقع وتيرة جاهزته تحضيرا للقاء
بوتان المنتظر في التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس
أمم آسيا بالإمارات
فاطمة النبهانية في نصف نهائي بطولة لوهافر الدولية
بفرنسا
السعودية تقرب وسوريا تعيش آمالها والإمارات تتعد
في تصفيات آسيا لمونديال 2018

Like 1

مشاركة

تهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المجتمع الصناعي

مسقط - العمانية: بدأت أمس أعمال حلقة العمل بعنوان "آليات حماية الصناعة الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الإغراق والدعم والوقاية)" والتي تنظمها غرفة تجارة وصناعة عمان ووزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بمبنى الغرفة بروي وتستمر أربعة أيام.

وتهدف الحلقة إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المجتمع الصناعي بهذه الممارسات وإيضاح الآليات التي من خلالها يستطيع حماية المكتسبات التي حققتها الصناعة والتي يكفلها القانون الخليجي الموحد.

وقال أمين بن عبدالله الحسني نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان للشؤون الاقتصادية والفروع رئيس لجنة الصناعة في كلمة له ان هذه الحلقة تهدف إلى نشر الوعي لدى المجتمع الصناعي واطلاعه على الآليات التي يمكن من خلالها حماية مكتسبات الصناعة الخليجية والتي يكفلها القانون الخليجي الموحد.

وأضاف: ان قطاع الصناعة يأتي في مقدمة القطاعات التي يجب أن تولى مزيدا من الاهتمام والرعاية والذي يعول عليه كثيرا ولعل هذه الحلقة تمثل أحد الجهود الرامية إلى الارتقاء بالصناعة الخليجية وحمايتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية .

من جانبه أوضح سعود بن ناصر المدير عام المديرية العامة للمنظمات والعلاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة: إن الممارسات الضارة في التجارة الدولية لها أشكال عديدة ومتنوعة بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي سيتم التطرق لها خلال هذه الحلقة.

وأشار إلى ان هناك بنودا في اتفاقيات منظمة التجارة الدولية العالمية تطلب من أعضاء المنظمة الإبلاغ عن أي جديد فيما يخص اتفاقيات الممارسات الضارة في التجارة الدولية بصفة منتظمة في حالة طرأت أية تغييرات في القوانين أو فرض إجراءات حثائية ضد أي دولة ما، موضحا أن الهدف منه تطبيق هذه الاتفاقيات المدرجة ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.

وأضاف الخصبي: هذه الحلقة تأتي في إطار سعي الوزارة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان ومكتب الأمانة الفنية لنشر الوعي وتثقيف المجتمع وجمع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص بأهمية القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما يمثله من دعم لهم في إثبات حقوقهم والدفاع عنها في ظل الممارسات الضارة في التجارة الدولية.. مشيرا الى انه سوف تكون هناك حلقات عمل وندوات خلال الأشهر القادمة في مختلف محافظات السلطنة للتعريف بهذه القانون وبنوده وأهميته.

من جهته قال ربحان مبارك فايز مدير عام مكتب الأمانة الفنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في كلمة له أن الهدف من هذه الحلقة هو التعريف بالقواعد والإجراءات التي تنظم آليات الحماية التجارية كالتدابير المضادة للإغراق والتدابير التعويضية والوقائية وأيضا لنشر الوعي والثقافة حول الممارسات الضارة في التجارة الدولية وكيفية مكافحتها بتطبيق تدابير مكافحة الإغراق. وأضاف: ان افتتاح أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على العالم الخارجي جعل دول العالم تتنافس عليها نظرا لتمتع هذه الأسواق بالقوة الشرائية العالية وطاقاتها الاستيعابية المرتفعة مما أدى إلى وجود ممارسات ضارة في التجارة الدولية من شأنها أن تضر بالاقتصادات الخليجية بشكل عام وبصناعاتها القائمة بشكل خاص.

وأشار إلى انه نظرا للدور الفعال الذي تقوم به الصناعة الخليجية في اقتصاديات دول المجلس أصبح من الضروري قيام دول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعتها وتوجيها للجهود المبذولة التي تندرج تحت إطار العمل الخليجي المشترك فقد اعتمد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى التي عقدت في ديسمبر 2003م ببولة الكويت القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس وبارك المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الواحدة والثلاثين التي عقدت في ابوظبي ببولة الامارات العربية المتحدة في ديسمبر 2010م تعديلات هذا القانون الموحد بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وأكد على ضرورة تعاون قطاعات الصناعة الخليجية مع مكتب الأمانة الفنية لإنجاح هذه الإجراءات بغية حمايتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

بعد ذلك بدأت أعمال الحلقة بطرح العديد من أوراق العمل حول انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في منظمة التجارة الدولية واستعراض القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون وأهميته والهدف منه ومبررات إصدار القانون والجهات المسؤولة عن تطبيق أحكام القانون.

وسيتم اليوم "الثلاثاء" استعراض العديد من أوراق العمل حول الأركان الأساسية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية والأطار التشريعي لها واتفاقية مكافحة الإغراق والدعم والوقاية وأهم الفروق بينها كما سيتم التطرق الى كيفية تقديم الشكوى (طلب فتح التحقيق). أما بعد غدا "الأربعاء" سوف يتم التطرق الى مرحلة إجراء التحقيق من جانب الاعلانات والاحذارات والتحديات والنتائج الأولية والنهائية وغيرها من المواضيع المتعلقة بالتحقيق... فيما سيتم طرح عدة اوراق عمل يوم "الخميس" حول حقوق الأطراف المعنية والتزامات سلطة التحقيق وتدابير مكافحة الإغراق والدعم والوقاية وأنوع التدابير واشكالها بالإضافة الى القضايا العكسية التي تجنب الصناعة الخليجية لتحقيق مصادة عكسية ودور مكنتي الأمانة الفنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القضايا العكسية.

مقالات ذات صلة



مجلس إدارة "الرفد" يقر إطلاق
الحزمة التمويلية الثانية في
النصف الثاني
26 مارس، 2017



صناعيون: "تنفيذ" يسير في
الطريق الصحيح ويعد فرصة
ذهبية لتحقيق التنوع الاقتصادي
26 مارس، 2017



8.9% ارتفاعا بإجمالي رصيد
الائتمان الممنوح نهاية بنابر
الماضي
26 مارس، 2017



اقتصادية الدعم: إنجاز 16% من
مشاريع الخطة الخمسية الحالية
بالبنية الأساسية واكتمالها
بنهاية 2020
26 مارس، 2017



إشرافية مشروع البنية الوطنية
للمعلومات الجغرافية تناقش
مواءمة البيانات مع خريطة
الأساس
26 مارس، 2017



الوفود التجارية .. والتسويق
الاحترافي
26 مارس، 2017